المتاجرة بمشاعر الأطفال

أحمد قاسم العمري

■ من ابتلاه الله بمشاهدة قناة سهيل يدرك مدى ما توصلت له أحزاب المشترك وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح - من إفلاس سياسي وأخلاقي نتيجة الكذب والتضليل الإعلامي المزيف للوقائع والحقائق كما هي على أرض الواقع..

ليس هذا فحسب بل الأدهى والمصيبة الكبرى استغلال أحاسيس الأطفال ومشاعرهم للمتاجرة بها بغية الوصول الى أهدافهم الأنانية المحصورة بالإساءة للنظام ورموزه ، لقد سمعنا وشاهدنا عبر شاشة سهيل بعض المشاهد التي تستعرض أمام المشاهدين أعدادا من الأطفال فيما يسمى بمشروع شهيد وتلقينهم ترديد عبارات سياسية ذات صلة برحيل النظام ، كأن يعلموهم مثلا حفظ كلمه ارحل وترديدها من على المنصة في ساحة التغيير على الحاضرين والمتابعين للقناة في منازلهم بينما هم لا يعلمون ما معناها ولا يدركون الجدوى والفائدة من كل هذا العناء..

فهذه التصرفات غير الأخلاقية وغير الإنسانية إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى إفلاسهم وسوء منقلبهم.

والشيء الآخر أن هذه الأحزاب تمارس دور الوصاية في التعبير عن تطلعات وهموم ومطالب الشباب ، حتى وإن بدا خطابها الرسمي مؤيدا لانتفاضة الشباب فذلك ليس سوى شماعة تتكئ عليه للوصول الى أهدافها وغايتها وهي إسقاط النظام ليس إلا .

طبعا من المؤكد منه أن أحزاب المشترك بتوليفتها المتناقضة يبقى الحقد ولغة الانتقام والمؤامرة هو العامل المشترك فيما بينها .. فمعطيات الواقع اثبتت وستثبت مرارا وتكرارا مدى صحة هذه الفرضية إذا ما تغير النظام الحالي الذي واجه وما زال يواجه حقدا بالغا وتآمرا دنيئا من قبل أحزاب المشترك .. ستثبت لنا الأيام أن هذا الحقد المشترك والموجه صوب الشرعية الدستورية والحزب الحاكم سيرجع في نحور هذه الأحزاب التي تضمر الكره والحقد والانتقام لبعضها البعض نتيجة تبايناتها الإيديولوجية والفكرية .

وما يحزننا أن شباب اليمن في هذا المعترك هم الذين يحملون روح الطهارة والبراءة والولاء والانتماء لهذا الوطن وهم الحالمون بالعيش في حرية وكرامة الحالمون بمستقبل أفضل تكون فيه اليمن متقدمة ومؤثرة في العالم.

غير أن هذا الطموح الذي يشتعل في أذهان وعقول شبابنا سرعان ما يتربص له أعداء الوطن في الداخل والخارج حين استغلوا مطالب الشباب وانتفاضتهم بعد أن انخرطوا في صفوف المعتصمين من الشباب في شتى ميادين وساحات الاعتصام ،، أولئك هم الانتهازيون الأفاقون ممن تلطخت أيديهم وضمائرهم بالفساد السياسي والأخلاقي وكانوا سببا بأن سالت الكثير من دماء الأبرياء وبدلا من أن يكون الشباب هم المعنيون في مناقشة همومهم ومتطلبات المرحلة القادمة نجد أحزاب المعارضة هي بعد احتيالها على الشباب على طاولة المفاوضات باسم الشباب ترفض وتشترط وتقبل الحوار وفق تفكيرها الضيق .. نعم هؤلاء الأحزاب وتحديدا الإخوان المسلمين ممن اعتادوا الرقص فوق كل الموائد والجماجم هم من أوصلوا البلاد إلى هذا الوضع الذي لا يحسد عليه.

الشباب والمشترك والمبادرة..!!

طه العامري

بين المشترك والمبادرة يقف (شباب المشترك) في حالة رفض للمبادرة وهو الرفض الذي استحسنته قيادة المشترك على أمل أن يخرجها من مربع الإحراج من الأشقاء وخاصة الأشقاء في المملكة، لكن في المقابل هناك أزمة تواجه المشترك أو بالأخص قيادة المشترك التي حرضت الشباب وغذت أفكارهم بثقافة الشمولية والرفض لكل الحلول الدستورية والديمقراطية ودفعتهم باتجاه التصعيد والتخريب والقيام بكل الأعمال المخلة بالأمن والسكينة، واليوم وحين جاءت قيادة المشترك تتحدث عن المبادرة الخليجية وتحاول أن تنسب رفضها للشباب كان الواقع يقودها نحو منعطفات خطيرة، إذ أن هناك تمرداً حقيقياً في أوساط شباب المشترك الذين أعلنوا صراحة مواقف مخالفة لمواقف قياداتهم، ويبدو أن تجمع الإصلاح وهو الحزب الأكبر في المشترك قد استطاع أن يحكم سيطرته على الساحات وعلى عقول بقية مسميات الشركاء له وكذا عقول كوادرهم وأنصارهم، إذ أن الإصلاح الذي تنضوي تحت اسمه (جماعة الأخوان المسلمين) عمل على توزيع كوادر وعناصر الأخوان، في أوساط الشباب وتأسيس مايسمى بتجمعات وبتكتلات شبابية غالبية قيادتها من شباب الأخوان، في ذات السياق راح شباب الأخوان يقنعون بقية شباب المشترك لرفض المبادرة والتمرد على قيادتهم وهم بهذا الفعل يدقون آخر المسامير في نعش بعض الأحزاب داخل مكون المشترك ليصبح تجمع الأخوان هو صاحب الحضور والفعل والحظوة على الساحات وهو من يحكم سيطرته عليها، بدليل أن المسميات التي تم الإعلان عن تشكيلها في أوساط الشباب كمسميات سياسية هي في غالبيتها تحت قيادة (الأخوان) الذين يتلونون بكل ألون الطيف ومن أجل مصالحهم ويتشكلون كلوحة سريالية معقدة الأطياف وهذا عمل يجده شباب الأخوان الذين يتمتعون أكثر من غيرهم من شباب المشترك بقدرات وإمكانيات تأهيلية تمكنهم من الوصول لأهدافهم في كل الظروف وبطريقة دهاء غير تقليدية، ربما هذا التميز الذي تميز به شباب الأخون ناتج عن علاقتهم بكثير من الجهات والأجهزة والمحاور الخارجية إقليمية منها ودولية وكونهم أكثر الكوادر الذين تحصلوا على دورات تدريب وتأهيل خلال السنوات الماضية في الداخل والخارج بما مكنهم من شبه سيطرة على مسميات (منظمات المجتمع المدني) و(المنظمات الحقوقية والقانونية) الأمر الذي جعلهم يحكمون سيطرتهم على ساحات الاعتصام، ويسيطرون على قرار الشباب ومراكز قيادتهم كما سيطروا على خطابهم الإعلامي وعلى كل المواقف الصادرة عن ساحات الاعتصام وباسم الشباب من التعبير عن مشاعرهم وإن حاولوا فإن أصواتهم تظل مخنوقة في ظل طغيان صوت شباب (الأخوان) وتناغمه مع المخطط العام والأهداف المنشودة التي لأجلها تم تفجير الأوضاع، وإعلان الانقلاب صراحة على كل القيم والتشريعات الدستورية، في بلد يعيش مناخاً ديمقراطياً ويعيش تعددية سياسية وحزبية وحرية مكفولة للجميع وهناك كل وسائل التعبير مكفولة وحرية تجاوزت كل الضوابط والتشريعات، ومع كل هذا فإن رغبة (التقليد) هي من حرك هؤلاء وتوهموا أن بقدرتهم مجاراة أحداث المنطقة وركب موجة الاحتجاجات التي أدت في بعضٍ الأقطار إلى سقوط أنظمة لم تسقطها قطعاً حركة الشباب أو الشعب في هذه الدولة أو تلك بقدر ما أسقطت هذه الأنظمة مؤامرة خارجية مولتها ورعتها وخططت لها أجهزة محورية وبمساعدة لوجستية من أجهزة ودول إقليمية، ومع هذا فإن هنا من صدق أن بإمكانه أن يخوض غمار التجربة ويقلد ما حدث هناك ولكن للأسف فقد واجه هؤلاء حقائق ذاتية وموضوعية تنم عن أن واقعنا يختلف اختلافاً جذرياً عن كل المشاهد الأخرى، ولأن الأمر كذلك فقد برزت التناقضات الداخلية للمكونات الحزبية لتكشف عن هذه الحقيقة، التي حاول البعض تجاهلها، وأبسط مكونات هذه الحقيقة هي أننا بلد ديمقراطي لدينا حرية وتعددية سياسية وحزبية، وهي العوامل الغائبة لدى بعض الأشقاء الذين انتفضوا في دولهم وعلى أنظمتهم بذريعة الحرية والديمقراطية فيما هي دوافع شبابنا وأحزابنا الذين سعوا لتقليد بعض الأشقاء فوقعوا في شرك مؤامرة (قذرة) معالمها ودوافعها تتضح يوماً بعد يوم، لدرجة أن ثمة أزمة بدأت تلوح في الأفق تنذر بحالة من انشقاق داخل المكونات الحزبية التي لم تراع حقائق الواقع ودفعها تفكيرها الانتهازي إلى الدفع بكوادرها للساحات بحثاً عن مغانم سياسية وفرص التسلط فكان أن رد الله كيد هذه الفئات إلى نحورها فها هي تتساقط أخلاقياً وتتكشف أوراقها التآمرية واحدة بعد الأخرى..!!

إن الشعب اليمني اختار الديمقراطية والتعددية والحرية وبالتالي ليس لأي طرف الحق ومهما كان أن يفرض علينا قيم تسلطية أو يسعى إلى إعادتنا إلى عصور القهر والاستبداد، و(الثورة) المزعومة هي فعل (انقلابي) وهذا فعل مرفوض ومدان ومنبوذ وهنا شعب لن يتخاذل في الدفاع عن مكاسبه الدستورية ومناخه الديمقراطي والحرية التي ينعم بها ويعيش تحت كنفها وإن كنا اخترنا الديمقراطية كوسيلة لحل معادلة الخلاف على السلطة والثروة فإن على الجميع احترام هذا الخيار وهذه القناعات التي تعبر عنها الجماهير الغفيرة في ساحات ومدن ومحافظات الجمهورية وفي طول البلاد وعرضها فالشعب اليمني لا ينحصر بأولئك الشباب والرجال في ساحات الاعتصام (المعارضة) بل هناك ساحات تحضن الملايين من أبناء الشعب اليمني الذين خرجوا دفاعاً عن الشرعية الدستورية وعن مكاسبهم الوطنية ومناخهم الديمقراطي، ومثل هؤلاء لم يخرجوا في (تونس) ولا في (مصر) وبالتالي فإن على الجهات التي تقف وراء هذه الظواهر أيا كانت دوافعها وأهدافها، أقول على هذه الجهات التورطة في نسج خيوط المؤامرة أن تعيد النظر وتدرك أن اليمن عصية على مؤامراتها وعلى مخططاتها وعلى سيناريوهات تآمرية، قد تكون نجحت هناك ولكنها لن تنجح هنا بل ستفضح وسوف يفضح من يقف خلفها ويموّلها، فهل تلاحقت هذه الجهات مواقفها وكفت عن تغذية بؤر الفتنة بين أبناء الشعب؟ بالمقابل على الشباب في كل الساحات أن يحددوا مواقفهم وهل هم مع الفوضى أم مع مطالب حقوقية مشروعة؟ وهل سيبقون في كنف المشترك وجزءاً من مسمياته، أم أن لهم رؤى ومواقف مغايرة وبالتالي الحوار يكون معهم بعيداً عن قيادة المشترك التي يبدو أنها لم تعد تمثل غير نفسها وحسب؟ إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات سوف تفصح عنها تداعيات الأيام القادمة..

ameritaha@GMAIL .COM

حتى لا تصبح السياسة مشتركاً للاستثمار

عمر عويران

يعترف الجميع أينما وجدوا على سطح الأرض أن السياسة مرتع لا يستحق المغامرة في مربع ساحتها كونها المجال الذي لا يحمل أية صفة من صفات الامتياز لمصدر العلاقة بين الأفراد والجماعات ممن يتصف لمكانته كسياسي مما يجعل في معقل التقارب مايفسد روح الصداقة والإخاء بين كافة الأطياف بسبب رؤية لا تتوافق مع البقية في محل شك منظور إليه من هذا أو ذاك فيما تنفرد الخلاصة لموضع المصلحة الخاصة بمكتسب ما ستفرزه حصائل هذا المتجه من مردود عائد بفائدة لمن سار في هذا النهج بما هو مطلوب تحقيقه.. وهنا نجد أن السياسيين بكل أنواع مكونهم يرون في المتتبع لمعطياتهم ما يحقق لهم الهدف المنشود من هذا المسار في حين لا رؤية للمجتمع ولا نظرة لمستقبل كائن من كان فتتخلط الأوراق في مهب الريح السياسي ويبقى العامة وقود الصراع على الدوام.

× سياسيون عمدوا إلى توزيع أدوار في طي مسمى واحد منطلقه الرغبة فقط لرسم الكيفية للوصول إلى الغاية بمحصل كبير من المكسب تحت شعار لا يعني للحقيقة بشيء سوى الضحك على الذقون بمقدار الكم من الناس تحت رصد مكونهم في الوقت الذي يتعاطى هؤلاء المساكين خلاصة التوجيه دون علم بما تخفيه نفوس قياديي هذا المكان من نوايا لا تعني للوطن ولا أهله، بمسمى وبالتأكيد خلف المشوار في يشير لهم صوب التوجه كشريك لمقسم ما سيتم عليه الاتفاق عند نجاح المهمة دون أية اعتبارية لموضع الأوطان ولا احترام لسكانها والجميع على علم أن ما يسمى بالعمالة هو الخط المسير لفعل ما يؤمر به الشركاء بمقيد مشترك مسعاه الاستثمار لخيرات الأمم بصورة لا تملك أية شرعية بذلك.

× السياسة كما قيل عنها أنها سوس تنخر جسد البلد.. إلا أنها في نفس المحط رسالة تلبي مجتهد الأمل بالحصول على متنفس تعتقده المجتمعات أن التواصل مع السياسيين رحلة سفر قد تجني للأمة أمل النسب في المأمل بمنعطف ما يتمناه الناس من آمال لكن بلفظ المعنى السليم لا احتراماً للسياسة لمؤصل ما تحيكه أفعال السياسيين بحراك ما يقدمونه من وصايا لا أصل لتوصياتها وربما ما تشاهد على الواقع من خلافات تفاعلت معظمها حتى وصلت إلى منحدر خطير على الوطن يخيف المجتمع من ويل ما سيصل به الحال عبر أولئك السياسيين وكيفية تهدئة الأوضاع قبل الانفجار بصرف النظر عن مربط الأصول المدونة لمصاف العمومية أشكال يصر بحال الحاضر وغياب المستقبل المجهول في ظل العراك القائم لمشترك الاستثمار على حساب الأغلبية من السكان في حين غفلة ومن هنا يستوجب على كل حليم الانتباه وإتباع شرعية المتبع كسقف احتماء معترفة به تحت توقيع الإكثرية كخيار على الأمة اتباعه والمؤكد أن كل شرع استمد موضعه ذات أصول فهي السند لمسند كل اتجاه على الجميع الالتزام به.. ولا حاجة لمشارك لا أصل له في الشراكة ولا استحقاق لموقعه في سجل الادعاء أنه مشترك.

ديمقراطية صورية

عبدالحميد سيف الزوقري

.. نظام حكم سياسي يشبه من حيث الشكل النظام الديمقراطي في بعض جوانبه إلا أنه يختلف عنه من حيث المضمون انتشرت نظم الديمقراطية الصورية في بعض دول العالم الثالث كصيغة مخففة من صيغ النظم الاستبدادية وقد ظهرت معظم نماذجها بعد انتهاء الحرب الباردة كوسيلة من وسائل تكيف الأنظمة الاستبدادية مع التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية بعد أن انتهت الحرب الباردة وكان من أهم تلك المتغيرات زيادة الضغوط الخارجية على النظم الاستبدادية لإدخال إصلاحات على نظمها السياسية خاصة أن تلك النظم لم يعد بإمكانها الحصول على نفس الدعم والتأييد الخارجي الذي كانت تحصل عليه خلال فترة الحرب الباردة.

وتتميز نظم الديمقراطية الصورية بإعلان الدولة رسمياً تبني النظام الديمقراطي واتخاذ إجراءات تسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة وإجراء انتخابات دورية للمناصب العليا في الدولة ولكن يتم في نفس الوقت تكييف تلك الإجراءات لصالح النظام الحاكم عبر وسائل دستورية وقانونية وسياسية تفرغ تلك المظاهر الديمقراطية من محتواها الحقيقي الأمر الذي يؤدي عملياً إلى بقاء جوهر النظام الاستبدادي وعدم إحداث تغير في النخب الحاكمة أو تغيير حقيقي في آلية الحكم.

ويمكن تلخيص أهم العناصر والسمات التي تتميز بها الديمقراطيات الصورية والتي تمنعها من أن تكون ديمقراطيات حقيقية في النقاط التالية:

- غياب أي فصل حقيقي للسلطات: فعلى الرغم من وجود سلطة تشريعية وسلطة قضائية إلا أن النظام الحاكم يسيطر عملياً على السلطتين التشريعية والقضائية وتتم هذه السيطرة على السلطة التشريعية من خلال سيطرة الحزب الحاكم عليها بواسطة الانتخابات التي يتم تكييفها قانونياً وإجرائياً لتأتي نتائجها في مصلحة ذلك الحزب ، أما السلطة القضائية فإنها تتبع السلطة التنفيذية من خلال سيطرة الأخيرة على تعيينات القضاة وميزانية الجهاز القضائي وغالباً ما نجد في مثل هذه الأنظمة وزارة العدل تساهم مع رئيس الدولة (ملك أو رئيس) في السيطرة على الجهاز القضائي في الدولة.

- وضع قيود كثيرة على حرية الرأي تستخدمها الحكومة ضد الآراء التي تراها خطيرة عليها وتمس مصلحة النظام السياسي فيتم بذلك حظر إبداء الرأي في مثل هذه القضايا هذا بالإضافة إلى أن الحكومة تسيطر في ظل أنظمة الديمقراطية الصورية على أجهزة الإعلام الجماهيرية مثل الإذاعة والتلفزيون ومؤسسات الصحافة الكبرى ويتم تمويل هذه الأجهزة من الخزينة العامة وتسخيرها للترويج والدعاية للنظام الحاكم.. في نفس الوقت الذي يتم فيه منع المعارضة أو أية أطراف مستقلة من إنشاء وسائل إعلام جماهيرية موازية.

تقوم الحكومة في ظل غياب مبدأ فصل السلطات بتكييف القوانين وفقاً لما يخدم المصلحة المباشرة للنظام الحاكم فتتم صياغة بنود الدستور بما يخدم تلك المصلحة ويؤدي إلى استمرار بقاء الحكومة في السلطة، فيما يتم تشريع قوانين تحد من حرية قوى المعارضة وحركتها مثل حظر نشاط بعضها ووضع العراقيل أمام نشاط التي يسمح لها بالفعل في الدول الملكية التي تطبق أشكالاً من الديمقراطية الصورية ، وتتركز السلطة الفعلية في يد الملك الذي يصل إلى السلطة عن طريق الوراثة ، وذلك الأمر يتناقض عملياً مع أحد أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ تفويض السلطة. أما الانتخابات لمنصب رئيس الدولة في دول الديمقراطيات الصورية فإنها غالباً لا تتم بشكل تنافسي أو أنها تجري تحت قيود وظروف كثيرة تمنع المنافسين الحقيقيين من منافسة رئيس الجمهورية.

- يكون المال العام والوظيفة العامة وجميع مرافق وممتلكات الدولة مسخرات في دول الديمقراطيات الصورية لصالح حزب الحكومة الأمر الذي يعني غياب أي شكل من أشكال تكافؤ الفرص بين القوى السياسية.

إن كل ذلك يؤكد أن نظم الديمقراطية الصورية تختلف بشكل جوهري عن النظم الديمقراطية ، حيث تغيب في الأولى إمكانية تحقيق الغاية الرئيسية من النظام الديمقراطي متمثلة في قدرة الناس على التأثير في النظام السياسي.

إن الممارسة السياسية في نظم الديمقراطيات الصورية لا تؤدي إلى تغيير واستبدال السلطة القائمة أو حتى الحد من استبداد تلك السلطة وفسادها واحتكارها للسلطة.

وباختصار فإن النظام الديمقراطي يشبه اللعبة مما يعني خضوعه لنفس شروط وآليات أية اللعبة واللعبة تشترط لكي تصبح حقيقية وجود قواعد تطبق على جميع اللاعبين بالتساوي ووجود حكم مستقل يضمن تطبيق تلك القواعد وغياب ذلك الشرط ينفي لعبة صفتها الحقيقية فلا يمكن تخيل قيام لعبة ما يسمح فيها لأحد الأطراف بخرق قواعدها بالطريقة التي يريد ، وفي نفس الوقت يكون ذلك الطرف هو الحكم في تطبيق قواعد اللعبة لأن ذلك يؤدي بشكل تلقائي إلى انتصار ذلك الطرف في جميع المنافسات التي يدخلها وبالتالي انتفاء وجود اللعبة في أرض الواقع وينطبق هذا الأمر بشكل واضح على الممارسات التي تتم في أنظمة الديمقراطية الصورية حيث نجد قواعد الممارسة السياسية التي يحددها الدستور والقوانين قد تم وضعها من قبل الحكومة وهي أحد الأطراف العملية السياسية ، كما نجد أن هذه الحكومة هي الحكم في تطبيق تلك القواعد من خلال سلطة قضائية تابعة لها ولا تتمتع بأي استقلال في نفس الوقت الذي يتم فيه استبعاد اللاعبين القادرين على منافسة الحكومة وتكون النتيجة أن هذا النظام ليس سوى نظام استبدادي يمارس استبداده بشكل متخف وأكثر ذكاءً.